



جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بيروقراطية الإدارة ومشكلة بناء الحكم الراشد في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: السياسات المقارنة.

إشراف الأستاذ:

د. بومدين طاشمة

إعداد الطالبة:

ليلى حسيني

أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم:

رئيسا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن سهلة ثاني بن علي
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د. بومدين طاشمة
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د.بن عمر عواج
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "ب"	د.بن حموبوداود

السنة الجامعية: 1435 - 1436 هـ / 2013 - 2014

المقدمة

المقدمة:

يشكل الجهاز البيروقراطي أحد المتغيرات الأساسية في النظام السياسي وجوهر عملية بناء الحكم الراشد، حيث أصبحت تقاس درجة رشادة أنظمة الحكم بمدى قدرة الأجهزة البيروقراطية علي تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفاعلية، وكذا قدرتها علي إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتحقيق الأهداف الإنمائية إلي جانب تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بأحسن جودة ونوعية.

غير أن التحديات التي تواجهها الجزائر اليوم لترسيخ مرتكزات الحكم الراشد خاصة في ظل إعادة صياغة دور الدولة^(*) والتحولات الجديدة، هو الأداء المتردي للأجهزة البيروقراطية علي مستوى الممارسات الإدارية وتحولها إلي مركز قوة ونفوذ في المجتمع مقارنة بالمؤسسات السياسية الموازية لها، الأمر الذي جعل الأجهزة البيروقراطية في الجزائر منذ الإستقلال وراء ثغرات فشل جميع النماذج التنموية بجميع أبعادها، بما تعكسه من ضعف علي مستوى الممارسات الإدارية والقيم الوظيفية، وهذا ما مثل أحد القيود المفروضة علي عمليات إستكمال تجسيد الحكم الراشد وتحقيق الأهداف الإنمائية.

(*) - لقد أوضحت معظم الإتجاهات النيوليبرالية المهمة بالتنمية والإصلاح في أواخر القرن العشرين، أن الدولة بشكلها التقليدي غير قادرة علي التكيف مع التطورات الحاصلة، الأمر الذي يستدعي إعادة صياغة دور الدولة للتماشي مع التحولات الجديدة، من خلال التقليل من دور الدولة في إدارة شؤون المجتمع وتقديم الخدمات العامة، والحاجيات الضرورية للمجتمع إلي الحد الأدنى كنمط للحكم الراشد، إلي جانب فتح مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات العامة، والرعاية الإجتماعية كالصحة - التعليم - توفير الأمن. كما يقتضي التقليل من دور الدولة التخفيف من سلطة البيروقراطية العامة والتقليل من الإجراءات والتعقيدات الإدارية، لتشجيع القطاع الخاص علي الإستثمار والإنتاج في الخدمات الإجتماعية.

- للمزيد من المعلومات أنظر :

- رضوان بروسي، "الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص - ص 145 - 148.

